



## المصرف المركزي يستعرض حلول ومبادرات "تصفير البيروقراطية" في القطاع المالي

**أبوظبي ( 1 يوليو 2024):** أطلق مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي مبادرة " تصفير البيروقراطية" في القطاع المالي، تماشياً مع رؤية وأهداف برنامج "تصفير البيروقراطية الحكومية" التي أعلنت عنها حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، بغية احداث نقلة نوعية في الإجراءات الحكومية لتسهيل حياة الناس وتخفيف الأعباء غير الضرورية على قطاع الأعمال والأفراد من حيث الوقت والجهد والموارد.

ونظم المصرف المركزي بالتعاون مع مكتب رئاسة الوزراء ورشة عمل لمناقشة آليات تنفيذ برنامج "تصفير البيروقراطية الحكومية" والرامية إلى إلغاء ما لا يقل عن 2000 إجراء حكومي وخفض ما لا يقل عن 50% من المدد الزمنية للإجراءات، وتصفير جميع الاشتراطات والمتطلبات غير الضرورية. وناقشت الورشة المبادرات والخطط الطموحة الهادفة إلى تصفير البيروقراطية، من خلال تبسيط وتقليص الإجراءات، وتسريع تقديم الخدمات، وابتكار أنماط جديدة للإجراءات الحكومية لتعزيز الكفاءة التشغيلية والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمتعاملين والشركاء في القطاع المالي.

كما يعمل مجلس الشباب ولجنة السعادة في المصرف المركزي على عقد اجتماعات موسعة مع موظفي المصرف المركزي والوحدات التابعة له، بهدف مشاركة آرائهم وأفكارهم ومقترحاتهم الابتكارية مع اللجنة الرئيسية الداخلية التي شكلها المصرف المركزي للإشراف على تحقيق أهداف برنامج تصفير الإجراءات الحكومية، بما يتماشى مع الرؤية والقيم المؤسسية للمصرف المركزي.

وأصدر المصرف المركزي إشعاراً إلى كافة المؤسسات المالية المرخصة بشأن المشاركة في مبادرات برنامج "تصفير البيروقراطية الحكومية" من خلال المساهمة في المرئيات والأفكار والمقترحات التطويرية التي تؤدي إلى تحقيق أهداف البرنامج المذكور وغاياته، والتي سيتم مناقشتها في ورشة العمل التي سينظمها المصرف المركزي بهذا الشأن، وصولاً إلى إجراءات هي الأبسط والأسرع والأسهل في الخدمات المقدمة للعملاء الأفراد وقطاع الأعمال في القطاع المالي.

وتعليقاً، **قال معالي خالد محمد بالعمى، محافظ المصرف المركزي:** "يجسد برنامج تصفير البيروقراطية الحكومية رؤية القيادة الرشيدة وتوجهاتها لتطوير منظومة عمل حكومي متكامل ومبتكر، تلبي احتياجات ومتطلبات المستقبل. يعد تصفير البيروقراطية في المصرف المركزي عملية مواصلة مسيرة التطوير والنجاح في القطاع المالي، بما ينعكس إيجاباً على المستهلكين والمتعاملين من الأفراد وقطاع الأعمال، ويسهم في تعزيز ريادة المصرف المركزي، وصولاً إلى تحقيق مستهدفات رؤية (نحن الإمارات 2031) بأن تصبح حكومة دولة الإمارات الأكثر ريادة وتفوقاً في العالم."

-انتهى-